



تونس في 14 جويلية 2015

بلاغ

انعقدت صباح اليوم الثلاثاء 14-07-2015 جلسة عمل بمقر وزارة الشباب و الرياضة برئاسة السيد رئيس الديوان و بحضور الدكتور وديع الجريئ رئيس الجامعة التونسية لكرة القدم و الإطارات العليا لوزارتي الشباب و الرياضة و المالية ، تم خلالها التطرق لموضوع التمويل العمومي للجمعيات الرياضية بمختلف أصنافها .

و نظرا لصعوبة الوضع المالي للجمعيات الرياضية المحترفة و استحالة قدرتها على تسوية وضعيتها الجبائية كما يشير إلى ذلك آخر محضر جلسة حرر بين وزارتي المالية و الشباب و الرياضة بتاريخ 22-04-2015 فقد تقدم رئيس الجامعة خلال هذه الجلسة بمقترح التمس رفعه الى السيد رئيس الحكومة و الى السيد وزير المالية حتى يمكن هذه النوادي من الاستفادة من الفصل 25 من المجلة الجبائية و ذلك لفسخ الديون الجبائية المتعلقة بزمتهما و الخاصة بالفترة التي سبقت 01 جويلية 2015 و ذلك اعتبارا للدور الاجتماعي و التربوي المنوط بعهدتها مع إلتزام هذه الجمعيات في المقابل بواجب الأداء الجبائي بانتظام انطلاقا من 01 جويلية 2015 . وفي انتظار الموقف النهائي للسيد رئيس الحكومة فقد طلب رئيس الجامعة من السيد وزير المالية بالتنسيق مع السيد وزير الرياضة تأجيل العمل بمحضر جلسة 22-04-2015 حتى تتمكن الجمعيات من الحصول على المنح المرصودة لها في الأجل المحددة سلفا .

أما فيما يتعلق بكرة القدم هواة فقد طلب رئيس الجامعة من السيد رئيس الديوان و من الإطارات العليا لوزارة الرياضة التفضل بالإسراع بصرف القسط المتفق عليه بالنسبة لفرق كرة القدم هواة بمختلف أقسامها و اختصاصاتها و هو ما تم فعلا مباشرة بعد نهاية الجلسة حيث أكدت لنا الأطراف المسؤولة أن المصالح المعنية بالوزارة انطلقت في القيام بالإجراءات الضرورية للتعجيل بصرف هذا القسط بداية من شهر اوت المقبل 2015.

كما طالب رئيس الجامعة بضرورة تطبيق الفصل 47 من مرسوم 88 لسنة 2011 الذي أشار صراحة أن الأمر المتعلق بشروط التمويل العمومي لا ينطبق على الجمعيات الخاضعة لنظام قانوني خاص. و باعتبار أن الجمعيات الرياضية لها نظام قانوني خاص (قانون الجمعيات الرياضية) فقد طالب رئيس الجامعة بتطبيق الفصل 47 من المرسوم 88 لسنة 2011 و ذلك قصد تسهيل صرف الجماعات العمومية المحلية ، البلديات و غيرها للمنح المرصودة للجمعيات خاصة أن المحكمة الإدارية قد أشارت صراحة أن الأمر الصادر في 2013 و الخاص بالتمويل العمومي للجمعيات لا يشمل الجمعيات الرياضية باعتبار أن الفصل 47 قد استثنى الجمعيات التي تخضع لنظام قانوني خاص.

ولا يسعنا في الختام إلا ان نشكر كل الإطارات الحاضرة من وزارتي الشباب و الرياضة و المالية على حسن تفاعلهم و استعدادهم المطلق لمساعدة الجمعيات و الرياضة بشكل عام في إطار ما تسمح به القوانين .

